



مؤسسة تمدين شباب
Tamdeen Youth Foundation

التقرير البرامجي لمشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام

الفترة الأولى من 1 مايو حتى 31 يوليو 2014م

MONITORING LOCAL AUTHORITIES IN TAIZ

الرقابة المجتمعية على الأداء العام

مؤسسة تمدين شباب — Tamdeen Youth Foundation

البيانات الأساسية :

رقم المنحة	552 – 2014
اسم المنظمة	مؤسسة تمدين شباب – Tamdeen Youth Foundation
الدولة	الجمهورية اليمنية
اسم المشروع	Monitoring Local Authorities in Taiz
الجهة الممولة	الرقابة المجتمعية على الأداء العام – المرحلة الثانية الصندوق الوطني للديمقراطية
مدة المنحة	من : 1 مايو 2014 إلى : 30 أبريل 2015
الفترة التي يغطيها المشروع	من : 1 مايو 2014 إلى : 31 يوليو 2014
أعد من قبل	عمار السواني
البريد الإلكتروني	amaralsawaei@hotmail.com tamdeen@gmail.com
الملحقات :	
التقرير المالي	
طلب الدفعة	
صور الفعاليات	
قائمة المشاركين	
نسخة من المنهج التدريبي	
نسخة من برنامج الورشة التدريبية	
صور من المراسلات مع السلطة المحلية	
صور مذكرات السلطة المحلية للجهات المستهدفة	
نسخة من استمارة المشاركة في المشروع	

أولاً: خلفية المشروع

ظل واقع النشاط المجتمعي التفاعلي مع الجهات الرسمية في اليمن محدوداً للغاية ما قبل العام 2011 ، لكن الأحداث التي شهدتها اليمن منذ ذلك العام وحتى يومنا هذا غيرت هذه الصيغة التفاعلية في البلد عموماً ، وعلى إثرها جاءت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كخارطة طريق توافقية بين الأطراف السياسية في اليمن ، وبتشكيل حكومة توافقية جمعت أطرافاً سياسية مختلفة توفرت بيئة ملائمة لفتح قنوات تواصل فعالة بين المواطنين وبين الجهات الرسمية حققت هذه الخطوة نجاحاً سياسياً واضحاً تمثل بجمع فرقاء العمل السياسي في حكومة ائتلافية وبالمقابل كان الأداء الإداري لهذه الحكومة سيئاً ، نتاجاً لغياب الكفاءات اللازمة لإنجاح مهامها المرورية ، وهو الأمر الذي أثر سلباً على أداء الحكومة والخدمات التي يتوجب توفيرها للمواطن حيث شهدت تراجعاً كبيراً على كل المستويات خاصة في قطاعات الكهرباء والأمن والمياه والتعليم والصحة وتوفير المشتقات النفطية ، بالإضافة إلى تراجع ملحوظ في الرقابة الحكومية الخارجية التي تتمثل بالأجهزة الرقابية المختصة كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد ومن أبرز مظاهر التراجع في أداء هذه الأجهزة الرقابية ، تدني مستويات الشفافية إذ لم تقم هذه الجهات بإجراء أية تعديلات على أنظمتها الرقابية تسمح بتوسيع مساحة الاطلاع عبر نشر المعلومات للجمهور بإتاحة تقارير ونتائج الرقابة على أداء الحكومة وأجهزتها المختلفة ، يلي ذلك من مظاهر تراجع دور الأجهزة الرقابية الرسمية عدم وجود أي ردود فعل لها تجاه التقارير التي كشفت وجود تجاوزات مالية وحالات فساد كبيرة تم نشر تفاصيلها للجمهور في وسائل الإعلام المقروءة.

مراعاة للنسق الوظيفي لمشروع الرقابة المجتمعية الذي موله الصندوق الوطني للديمقراطية ونفذته مؤسسة تمدين شباب في محافظة تعز ، يمكن تناول التسوية السياسية في اليمن من زاوية تأثيرها التي تخدم المشروع ، فقد أفسحت هذه التسوية المجال لولادة بيئة تفاعلية جديدة بين المجتمع بصفته متلقي للخدمات العامة وبين الحكومة باعتبارها منفذاً لها ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الرقابة المجتمعية على أداء الحكومة من قبل الناشطين والإعلاميين المستقلين وبعض منظمات المجتمع المدني والصحف المستقلة والكيانات الثورية وغيرها كانت وما زالت تشكل ضغطاً واضحاً يهدف لتقييم وتقويم أداء الحكومة بناء على أسس الحكم الرشيد ومنها الشفافية والرقابة والمساءلة وحرية الحصول على المعلومات ، كانت

بعض هذه الجهود محل تقدير مؤسسات دولية معروفة كالشفافية الدولية التي كرمت ناشطين يمينيين لجهودهم الرامية إلى تدعيم الشفافية ونشر المعلومات.

تفاعلت بعض الصحف المستقلة مع التقارير التي تشير بالوثائق لوجود فساد على نطاق واسع في بعض مؤسسات وأجهزة الدولة خاصة الخدمية منها ، ولوحظ تداول تلك التقارير على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المهمة على الشبكة وهو ما وجه الرأي العام لمتابعة تفاصيل اختلالات الأداء وتأثيرها على الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في هذه الوزارات وسبب حرجاً لصناع القرار ، وفي 11 يونيو 2014م صدر القرار الجمهوري رقم 95 والقاضي بإجراء تعديل حكومي في عدد من الوزارات ، تم استبدال وزراء في حكومة محمد سالم باسندوة ، وتحديدًا فقد استبعد القرار الوزراء الذين كانت الاختلالات المرافقة لأدائهم محل انتقاد واسع في المجتمع المدني ، يمثل هذا التجاوب الرسمي لصناع القرار مع الضغوط الناتجة عن الرقابة المجتمعية على الأداء العام مؤشراً إيجابياً يمكن الاستدلال من خلاله على مدى وحجم التأثير الذين يمكن بلوغهما عند توظيف أدوات الرقابة المجتمعية بصورة سليمة وتجنب التحيزات الحزبية والمواقف السياسية الشخصية.

وفي نظام تغلب عليه المركزية الإدارية أثرت التغيرات المذكورة على الواقع الإداري في محافظة تعز ، نجد مؤشرات التأثير في ارتفاع مستوى تفاعل المسؤولين الحكوميين مع المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين والإعلاميين الذين وجدوا لهم في المقابل حافزاً أكبر يدفعهم للمزيد من الرقابة على أداء السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية ولعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو تنامي الاهتمام لدى منظمات المجتمع المدني وناشطيها ببرامج المشاركة المجتمعية التي غالباً ما تستهدف الشباب ، وتعدد مشاريعها ونذكر على سبيل المثال قيام المنظمة الألمانية GIZ بدعم عدد من المنظمات المحلية لتنفيذ مشروع يتعلق بالمساءلة الاجتماعية في محافظة تعز ، وقد سجلنا عملية تواصل إيجابي مع المنظمات المنفذة للمشروع وخلال الفترات القادمة للمشروع سيتم تنفيذ جلسة تعريفية بالمساءلة الاجتماعية تستهدف منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والكيانات الشبابية والمبادرات في المحافظة ضمن خطة تنفيذ مشروع الرقابة المجتمعية ، بالإضافة إلى مبادرات رقابية لبعض الناشطين كانت ذات جدوى وفاعلية في تغيير سياسات أو ردود فعل الجهات الخدمية الحكومية ، مثل مبادرة الرقابة على الغش خلال فترة اختبارات الثانوية العامة ، ومبادرة صدقة جارية التي فرضت رقابة مجتمعية من مجاميع شبابية للإشراف على عملية توزيع وبيع المشتقات النفطية للمواطنين والمبادرة الأخيرة أطلقها وأشترك فيها عدد من الشباب المشاركين في الورشة التدريبية التي نظمتها مؤسستنا في سياق المشروع.

تطورات الوضع السياسي بدرجة رئيسية في اليمن تفرز حولها الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في سياق عملية التفاعل المستمرة ، تعتبر المرحلة الحالية في اليمن هي مرحلة صياغة دستور اليمن الاتحادي (الدستور الفيدرالي) وهو الدستور الذي يتشكل بناء على توصيات مخرجات الحوار الوطني ، وفي صلب هذه العملية تم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم منها إقليم الجند الذي يضم محافظتي تعز وإب ، وشهدت المرحلة الفاتحة من عمر المشروع تحركات نشطة لقيادات السلطة المحلية في المحافظتين عبارة عن مشاورات لتحقيق التقارب بين السلطتين ومناقشة مستقبل الإقليم ، وعقدت السلطتين عدداً من الاجتماعات كان آخرها (اللقاء التشاوري الموسع لأبناء إقليم الجند) الذي انعقد في محافظة تعز بتاريخ 20 يوليو 2014م ، ودعي إليه رسمياً عدد من الناشطين الشباب في محافظتي تعز وإب ، وهي الخطوة الأولى من نوعها التي تتم على مستوى اليمن لإشراك المجتمع والشباب في مناقشة قضايا تتعلق بإدارة الوضع المستقبلي للأقاليم ، ما أحدث ردود فعل إيجابية عززت من موقع الشباب وقدرتهم على الوصول إلى صناع القرار وفتح قنوات فعالة معهم ، وهذه الأفضلية التي فرضتها تحولات المناخ السياسي هي ما قمنا بالاستفادة منه وعكسها إيجاباً لصالح المشروع .

يأتي مشروع (الرقابة المجتمعية على الأداء العام □ المرحلة الثانية) لغرض ردم الفجوة القائمة بين السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى وفتح قنوات تواصل فعالة بين الطرفين تؤدي إلى تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين في الجهات التسع المستهدفة ، خاصة مع غياب الرقابة الحكومية وتدني مستويات فعاليتها ، والاستفادة عموماً من المناخات القابلة للنشاط المجتمعي والتطوعي في أوساط الشباب لتأهيل وبناء قدرات مؤسسة تمدين وفريق الرقابة المجتمعية الناشط معها ، وترتكز آلية المشروع على تنفيذ جملة من الأنشطة والفعاليات التي من شأنها تحشيد طاقات المجتمع من أجل تحقيق أهداف المشروع من خلال أربعة محاور رئيسية :

- 1- تأهيل فريق الرقابة المجتمعية من الناشطين الشباب على أدوات الرقابة المجتمعية لرفع سقف المساءلة الاجتماعية بناء على النهج القائم على حقوق الإنسان .
- 2- العمل على خلق بيئة مجتمعية تفاعلية مع فكرة الرقابة المجتمعية على الأداء العام .
- 3- بناء قدرات الشباب وتمكينهم على نقد السياسات العامة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين .
- 4- فتح قنوات اتصال مع الجهات الرسمية والسلطات المحلية .

ثانياً : الملخص

عملت مؤسسة تمدين خلال الـ 3 الأشهر من 1 مايو إلى 31 يوليو 2014م على تنفيذ عدد من الأنشطة بالشكل الذي يحقق أهداف المشروع ويتواءم مع الجدول الزمني المرسوم ، وخلال الفترة بذل فريق العمل كافة الجهود الممكنة ، إيماناً بأهمية المشروع والضرورة المحلية لتنفيذه.

خلال الفترة من عمر مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام تم تنفيذ الأنشطة الآتية :

ملخص النشاطات المنجزة في مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام

للفترة من 1 مايو إلى 31 يوليو 2014م

رقم المنحة : 2014-552

اسم المؤسسة : مؤسسة تمدين شباب

التاريخ	النشاط	مكان تنفيذ النشاط	المدرسين / الميسرين	عدد المشاركين	النشاطات
1 مايو □ 11 يونيو	الإعداد والتحضير للورشة التدريبية	محافظة تعز		فريق عمل تمدين	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية
8 □ 12 يونيو	الورشة التدريبية للرقابة المجتمعية على الأداء العام	تعز □ فندق تاج شمسان	إشراق المقطري حميد خالد طلعت الشرجي	24 13 إناث 11 ذكور	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية
22 يونيو □ 17 يوليو	النزول الميداني الأولي للجهات الحكومية	محافظة تعز		فريق عمل تمدين	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية
29 مايو □ 31 يوليو	المرحلة الأولى من تصميم الموقع الإلكتروني لتمدين		1 مصمم	فريق عمل تمدين	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية

الملحقات :

- المنهج التدريبي.
- برنامج الورشة التدريبية.
- استمارة المشاركة في الورشة.
- كشف المشاركين بالورشة التدريبية.
- السير الذاتية للمدرسين.
- صور من الورشة التدريبية.
- التغطية الإعلامية عن الورشة التدريبية.

1- الإعداد والتحضير للورشة التدريبية.

2- الورشة التدريبية (الرقابة المجتمعية على الأداء العام .. أدواتها ، وعلاقتها بالمساءلة الاجتماعية على ضوء النهج القائم على حقوق الإنسان).

3- النزول الميداني الأولي للجهات الحكومية التسع المستهدفة.

4- تصميم الموقع الإلكتروني لمؤسسة تمدين شباب.

ثالثاً : أنشطة البرنامج

1- الإعداد والتحضير للورشة التدريبية

خلال الفترة السابقة لتنفيذ الورشة التدريبية للرقابة المجتمعية على الأداء العام قام فريق عمل تمدين بالإعداد والتحضير للورشة بما يكفل نجاحها كونها خطوة هامة في طريق تحقيق الهدف الأول من أهداف المشروع ، وقد أنجز فريق تمدين خلال الفترة من 18 مايو إلى 7 يونيو 2014م المهام التحضيرية الآتية :

أ- إعداد المنهج التدريبي (الرقابة المجتمعية على الأداء العام) :

مرفقات النشاط	المنهج التدريبي + السيرة الذاتية لمعد المنهج + صورة العقد
التاريخ	الفترة من 18 مايو إلى 2 يونيو 2014م
منفذي النشاط	منير العشملي + عمار السواني + فريق عمل الرقابة المجتمعية

قام فريق العمل منذ تلقيه رسالة الصندوق الوطني للديمقراطية التي تفيد الموافقة على المشروع ، بتدارس متطلبات المرحلة التحضيرية ومنها المنهج التدريبي الخاص بالمشروع ، وبعد استعراض عدد من الأسماء المرشحة لخبرتها في مجال الرقابة على الأداء تمت المفاضلة بين ثلاثة ناشطين ، وبعد التوصل النهائي معهم استقر رأي فريق العمل على تكليف الأستاذ/ منير العشملي بإعداد المنهج التدريبي (مرفق لكم السيرة الذاتية والعقد) ، نشير هنا إلى أن عامل الزمن كان عنصراً حاسماً فخلال فترة وجيزة من 18 مايو إلى 2 يونيو كان يفترض إنجاز المنهج ، والمطلوب إعداد منهج تدريبي لمجموعة من الناشطين الشباب الذين سبق لنصفهم على الأقل تنفيذ أنشطة رقابة مجتمعية مع مؤسسة تمدين شباب ، ما يعني أهمية إعداد منهج للشاركين في الورشة التدريبية يقدم معارف جديدة ويسهم في توسيع مداركهم لا استيعاب المفاهيم المرتبطة بالرقابة المجتمعية وأدواتها المختلفة وعلاقتها بالأسئلة الاجتماعية كمفهوم أكثر شمولاً ، ومن المهم هنا توضيح سبب الربط بين المنهج التدريبي وبين النهج القائم على حقوق الإنسان ، حيث أن ذلك من شأنه تلقي وتنفيذ أنشطة الرقابة المجتمعية بطريقة مختلفة تتحقق من خلالها الأهداف العملية والمعرفية الآتية :

- رفع مستوى التفاعل المجتمعي التطوعي مع النشاط الرقابي على أجهزة الدولة الخدمية باعتباره حق إنساني له مؤيداته في الأدبيات الأمامية. والسعي لاكتساب هذا الحق يعزز من التماسك الاجتماعي عبر توحيد الهدف الرقابي وهو (تحسين الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين).
- تشجيع الشباب والمجتمع على كسر حاجز الجليد القائم بينهم وبين الجهات الرسمية سواء كانت تلك الجهات السلطة المحلية أو المسؤولين في الأجهزة التنفيذية الرسمية.
- رفع مستوى الوعي لدى المشاركين في الورشة التدريبية بالمفاهيم الحقوقية وربطها بالنشاط الرقابي ، وهو ما يسهم تماماً مع روح التغيير ومسؤوليات المجتمع لإنجاحه ، التي اكتسبها الشباب بفعل الانخراط في الثورة الشبابية منذ مطلع فبراير 2011م.

وبالفعل فقد بذلت جهود كبيرة لإنجاز منهج للرقابة المجتمعية بما يؤصل لهذه الفكرة ويربطها بالمفاهيم المستقاة من الأدبيات الحقوقية الأمامية ، مع الحرص على مهنية العمل بالإشارة إلى مراجع النصوص المكتوبة □ حال وجودها □ واعتماد معدي المادة على أسلوب

المراجعة والتعديل بالحذف أو بالإضافة ، وهو ما تكرر لأكثر من خمس مرات قام فريق العمل بمناقشتها وإثرائها بملاحظات جوهرية قيمة حتى أخذت المادة شكلها النهائي.

يمكن اعتبار الحاجة لمنهج تدريبي موحد للرقابة المجتمعية على الأداء العام سبب رئيسي من الأسباب التي أوجبت إنجازه واعتماده ضمن المخرجات الهامة للمشروع ، بالإضافة إلى أن استمرار المؤسسة تدريب الناشطين على المنهج مستقبلاً سيعزز من عوامل استمرارية المشروع ، بجانب عدد من الأسباب التي لا تقل أهمية مثل الحاجة المرحلية الملحة لهذا المنهج كجهد معرفي يوجه الشباب لنبيل حقوقهم ومتابعة التحركات التي تقوم بها السلطة الانتقالية ، ورصد مشكلات الأداء ، مما يساهم على المدى البعيد فاعلية وتأثير أكبر على السياسات العامة وعلى إمكانية نقدها وإصلاحها وتقييمها وتقويمها حال تطوير الفكرة مستقبلاً وإكسابها البعد المناهض ، بالإضافة إلى أن المنهج يقدم جهداً يوفّر لنا ناشطين معرفة بالأدوات الرقابية معززاً بتطبيقات عملية ما سيعني تجاوزاً لشكالية غياب التخطيط الاستراتيجي الشخصي والمؤسسي الذي يعد من سمات المجتمع المدني اليمني في حالة التوجه نحو الأنشطة الرقابية التطوعية.

ب- إعداد استمارة المشاركة في الورشة التدريبية وأنشطة المشروع وإطلاقها على صفحة المؤسسة في الـ Facebook :

مرفقات النشاط	استمارة المشاركة في المشروع
تاريخ تنفيذ النشاط	الفترة من 18 مايو إلى 2 يونيو 2014م
منفذي النشاط	عمار السوائي + بشرى عبدالله + فريق عمل المشروع

بعد مناقشات وآراء عديدة قرر فريق عمل المشروع اختيار وقبول المشاركين في الورشة التدريبية وباقي أنشطة المشروع من خلال عرض استمارة خاصة للناشطين على صفحة المؤسسة في موقع التواصل الاجتماعي Facebook ، لأسباب متعددة ، منها :

- 1- تعبئة الاستمارة تمثل الخطوة الأولى في تقييم استجابة الناشطين ومعرفة مدى استعدادهم للنشاط التطوعي ، خاصة ما كان منه لفترات طويلة كمشروع الرقابة المجتمعية الذي سيستمر عاماً كاملاً.
- 2- يمثل النشاط الإعلامي في المشروع جزءاً على قدر كبير من الأهمية ، خاصة على مواقع الانترنت الخيرية ومواقع التواصل الاجتماعي ، وهدف فريق العمل تنشيط صفحة مؤسسة تمدين شباب على الـ Facebook ، واختبار لمدى التفاعل والحضور الإعلامي للناشطين المتقدمين للمشاركة في أنشطة المشروع.
- 3- عرض الاستمارة على صفحة المؤسسة يمثل تطبيقاً للشفافية ، وتشجيعاً لمنظمات المجتمع المدني لنشره وتقليده.
- 4- إتاحة الفرصة لشريحة أوسع من الشباب ما يساعد على اكتشاف طاقات جديدة ونشر الثقافة والسلوك المدني التطوعي.
- 5- ما يقارب نصف فريق الرقابة المجتمعية الذي ساهم مع تمدين خلال المرحلة الأولى من المشروع السنة الفائتة تغيرت ظروف نشاطه وتعددت مشاركته ، فعلى سبيل المثال تزامنت الفترة التي تقرر فيها انعقاد الورشة التدريبية مع اختبارات الترم الثاني في الجامعة.
- 6- تتضمن الاستمارة وصفاً موجزاً وملخصاً هاماً لفكرة المشروع وأشطته خلال 12 شهر ، ما يعني معرفة الناشطين المسبقة بطريقة عمل ومنهجية المشروع.

قام فريق العمل بعرض الاستمارة على صفحة المؤسسة في موقع التواصل الاجتماعي الشهير Facebook مرفقاً بداخل الاستمارة إيميل المؤسسة ، والإيميل الشخصي لرئيس المؤسسة ، وأرقام الموبايل وهاتف المؤسسة لتسهيل التواصل والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة

بالمشروع ، وتم تقسيم الاستمارة لقسمين ، يتضمن القسم الأول فقرة بعنوان (عن المشروع) تلخص وصفاً موجزاً للمشروع يحدد أهدافه ومنهجية عمله ومراحله وأدواته المختلفة ، ثم فقرة ثانية بعنوان (ملاحظة هامة) مؤطرة به ستطيل لي سهل على الناشط التنبيه لها تتضمن توضيحاً للالتزامات المؤسسية تجاه الناشطين خلال الورشة التدريبية وأثناء فترة المشروع لتطبيق معايير الشفافية ، والثاني من الاستمارة يتكون من أربعة أجزاء (معلومات عامة □ الدراصة والخبرات □ الخبرة المهنية □ الأذشطة الاجتماعية والاهتمامات) يتوجب على الناشط تعبئتها ، وهي مجملها توفر للمؤسسة معلومات شبه كاملة عن المتقدم ، قام فريق العمل بعرض الاستمارة لمدة عشرين يوم.

ت- استقبال الاستمارات والتواصل مع المشاركين :

مرفقات النشاط	استمارة المشاركة في الورشة التدريبية
تاريخ تنفيذ النشاط	الفترة من 17 مايو إلى 7 يونيو 2014م
لجنة الفرز والتواصل	صلاح خالد - بشرى عبدالله - عبدالحليم الصلاحي - حسين السهيلي

بتاريخ 16 مايو عرضنا الاستمارات في صفحة المؤسسة على Facebook ، لمدة عشرين يوماً ، تلقينا خلالها 78 استمارة ، وهذا مؤشر تفاعل إيجابي ، بتاريخ 3 يونيو أغلق باب استقبال استمارات المشاركين ، لتبدأ مرحلة الفرز والاختيار لمدة 4 أيام من تاريخ 3 يونيو إلى تاريخ 7 يونيو قامت لجنة الفرز والتواصل بالفرز النهائي والتواصل مع المشاركين المتناسبين مع معايير القبول المعدة سلفاً ، وبعد اختيار المشاركين بصورة نهائية قامت اللجنة بإعداد استمارة الفرز النهائية (مرفق) المتضمنة موجز إحصائي يوضح مستوى التفاعل ، ونسبة التجديد في قوائم الفريق وغيرها من الملاحظات التي قمنا باعتمادها في تقييم مستوى التفاعل القبلي مع المشروع ، كما حددت لجنة الفرز والتواصل معايير اختيار المشاركين في فريق الرقابة المجتمعية على النحو الآتي :

- 1- أن يتجاوز الثامنة عشرة من العمر.
- 2- الإقامة في محافظة تعز.
- 3- المؤهل أو التعليم الجامعي المتوافق مع طبيعة النشاط الرقابي مع مراعاة التنوع عند الاختيار ، والأولوية للتخصصات (محاسبة مالية □ علوم مصرفية □ إدارة أعمال □ مبادئ إحصاء □ هندسة كمبيوتر □ علم اجتماع □ علم نفس) .
- 4- المشاركة في مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام □ المرحلة الأولى .
- 5- الاستعداد للنشاط التطوعي ضمن فعاليات المشروع لمدة 12 شهراً .
- 6- الأسبقية في تعبئة الاستمارة .
- 7- أن يتشكل فريق الرقابة المجتمعية من 10 من الناشطين ذكور و 10 من الناشطات إناث ، بالإضافة إلى 4 أسماء في قائمة الاحتياط .

ملاحظة : بعد الانتهاء من فرز وتحديد المشاركين بشكل نهائي تم إحالة جميع استمارات المتقدمين لسكرتارية المشروع لأرشفتها ضمن قاعدة بيانات المؤسسة المخصصة للناشطين ، وتكليفها بالتواصل معهم بصورة دائمة وإبلاغهم عن آخر تطورات ومستجدات مشروع الرقابة المجتمعية .

ث- الإعداد النهائي للورشة التدريبية :

مرفقات النشاط	3 عقود خاصة بطاقم عمل المشروع (المنسق + المسنول المالي + السكرتارية) 3 عقود خاصة بمدربي المشروع (إشراق المقطري + حميد خالد + طلعت الشرجي) 1 عقد خاص بمعد المنهج التدريبي (منير العشملي) 1 عقد خاص بمصمم الموقع الإلكتروني للمؤسسة (شادي مختار)
تاريخ تنفيذ النشاط	الفترة من 1 مايو إلى 18 مايو 2014م
منفذي النشاط	رئيس المؤسسة + المسنول المالي

منذ وصول المدفعة المالية الأولى في 18 مايو 2014م بدأ فريق العمل بإعداد عقود عمل الخاصة بالخدمات التعاقدية، والتواصل مع الأشخاص الذين تم اختيارهم سلفاً بحسب ما تحدد في برنامج المشروع، مع وجود تغييرين تم تبريرهما وإبلاغ الصندوق الوطني للديمقراطية في حينه، التغيير الأول تم لسكرتيرة المشروع، إذ تقدمت السكرتيرة السابقة باعتذار رسمي وطلب إجازة كونها مقبلة على اختبارات السنة الأخيرة في كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية، وتقرر اختيار الأستاذة / بشرى عبدالله كبديل للعمل في سكرتارية المشروع، والتغيير الثاني بأحد المدربين الثلاثة للورشة التدريبية الذي قدم اعتذاره لسفره خارج الوطن وقام فريق عمل المشروع بترشيح البديل وهو الأستاذ/ طلعت الشرجي لتدريب الفريق مدة يوم واحد وفقاً للمهام المحددة في العقد والموضحة في برنامج الورشة التدريبية، من واقع المنهج التدريبي للرقابة المجتمعية على الأداء العام، تم خلالها إعداد العقود المرفقة بهذا التقرير بما يعنيه ذلك من إعداد الصيغة القانونية اللازمة للعقد والتواصل مع المعنيين وتوقيع العقود.

اتفق فريق العمل على اختيار قاعة فندق تاج شمسان موقعاً ملائماً لانعقاد الدورة التدريبية، لأسباب عديدة، مثل التجهيزات الملائمة والكاملة لعقد الدورة والموقع الوسطي في قلب المدينة خاصة مع عدم تضمن الميزانية المالية بدل موصلات للمشاركين في الورشة، وغيرها من الأسباب التي تجعل منه الخيار الأمثل.

2- الورشة التدريبية (الرقابة المجتمعية على الأداء العام .. أدواتها ، وعلاقتها

بالمساءلة الاجتماعية في ضوء النهج القائم على حقوق الإنسان)

المكان	محافظة تعز (قاعة فندق تاج شمسان)
التاريخ	الفترة من 8 إلى 12 يونيو 2014م
الزمن	8.30 – 12.30 صباحاً
عدد المشاركين	24 مشارك (11 ذكور + 13 إناث)
عدد المدربين	3 مدربين وميسر واحد
برنامج الورشة	(مرفق)



تعتبر الورشة التدريبية للرقابة المجتمعية على الأداء العام النشاط الذي تركز عليه مجمل فعاليات المشروع ، فمن خلاله يتمكن المشاركون من تلقي المعارف اللازمة والتعرف على فعاليات المشروع والأدوات المستخدمة في المشروع ، ولا بد من الإشارة إلى أن المؤسسة اعتمدت بالتعاون مع المدربين أسلوباً تشاركياً في التدريب أتاح الفرصة أمام المشاركين لرسم خطوات المشروع المستقبلية باعتبارهم فريق الرقابة المسندة إليهم مهام النزول والرصد والمتابعة والتواصل مع الجهات المختلفة بما لا يخل باستراتيجية المشروع الملزم بالعد مع الصندوق الوطني للديمقراطية.

انعقدت الورشة لمدة ستة أيام متتالية للفترة من 8 إلى 12 يونيو 2014م ، على قاعة فندق تاج شه سان بتعز ، لأربع ساعات بدءاً من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الثانية عشرة والنصف ظهراً (مرفق البرنامج) بإجمالي 20 ساعة تدريب ، بحضور 24 شخص يشكلون قوام فريق الرقابة المجتمعية (مرفق كشف المشاركين) تم خلالها توزيع المهام بين المدربين الثلاثة بحسب ما حددته العقود المبرمة معهم ، حيث تولت الأستاذة / إ شراق المقطري تدريب المجموعة لثلاثة أيام متتالية ، قامت خلال اليومين الأول والثاني بتوضيح المفاهيم المعرفية المرتبطة بالرقابة المجتمعية واختبار استيعاب المشاركين للمادة بالتطبيقات العملية ، وأبرز ما تم إنجازه أن تولي فريق المشاركين تحديد المعايير التي ستتم الرقابة بناءً عليها ، وخلال اليوم الثالث قامت المدربة بحضور فريق عمل تمديد بتب سير عملية إعداد خطة النزول الميداني لتنفيذ أنشطة المشروع ، وهي على محورين ، الأول يتعلق بالتواصل مع الجهات التي تعتبر ذات علاقة بطبيعة المشروع ، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المهمة والشخصيات الاجتماعية وغيرها ، والمحور الثاني للجهات المستهدفة بعد تقسيم الفريق إلى ثلاث مجموعات (مرفق لكم كشف شوفات التوزيع) تتولى كل مجموعة النزول الميداني لثلاث جهات حكومية ، وبهذا أنجزت الثلاث أيام الأولى ما نسبته 60% من أهداف الورشة ، يبقى الإشارة إلى أن الأستاذة / إ شراق قامت بأول يوم بتوزيع الفريق بما

يراعي دمج المجموعة ببعضها ويزيل الجدار الجليدي بين الشباب ، كان لمهارتها أثر كبير في تسريع تجاوب المشاركين وتفاعلهم الواضح في العملية التدريبية ، وب خلال اليوم الرابع تولى الأستاذ/ حميد خالد تدريب المجموعات على مفهوم الفساد وما يتعلق به (التعريف □ الأنواع □ أساليب المكافحة □ دراسات حالة) ، وارتباط الفساد بموضوع الرقابة المجتمعية ، ثم اختتم اليوم التدريبي بتعريف المشاركين بالاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد ، كان لخبرة المدرب الأثر الكبير في تبسيط المفاهيم للمشاركين واكتساب تفاعلهم الواضح معه ويعود ذلك لسنوات عمله الطويلة في المجتمع المدني كما توضح سيرته الذاتية فهو من العناصر المتميزة لمركز المعلومات للدراسات والتأهيل لحقوق الإنسان في تعز ، خلال اليوم الخامس تولى الأستاذ/ طلعت الشرجبي التدريب على (حق الحصول على المعلومات) وارتباطه بمفهوم الشفافية وانعكاس إتاحة ذلك الحق وممارسته على الرقابة المجتمعية لتحسين شروط العيش للمواطن ، والمدرب أحد الناشطين البارزين خلال فترة الاحتجاجات الشعبية التي حدثت مؤخراً ، أحدثت هذه الصفة مفعولها بتحفيز المشاركين للتفاعل مع المدرب بصورة إيجابية.

3- النزول الميداني للجهات الحكومية المستهدفة

المكان	الجهات التسع المستهدفة في محافظة تعز ، قيادة السلطة المحلية
التاريخ	الفترة من 22 يونيو إلى 17 يوليو 2014م
عدد المشاركين	فريق عمل تمدين
المرفقات	المذكرات الرسمية من السلطة المحلية للجهات التسع المستهدفة ، وما يفيد استلامها

تفرغ فريق عمل تمدين لمدة أسبوع كامل على انتهاء الورشة التدريبية لإنجاز المعاملات الإدارية الخاصة ببدء النزول الميداني الأولي ، لمقابلة القيادات الإدارية في الجهات التسع ، وعلى ضوء عملية التواصل يقوم الفريق بإعداد بطاقات التقييم المجتمعي بحسب خصوصية كل جهة ، وفي الفترة المحددة بموجب الجدول الزمني المعد للنزول أنجز فريق العمل مهامه رغم وجود بعض الصعوبات ، لتنجز المرحلة الأولى بالنزول الميداني الأولي إلى الجهات المستهدفة ، وخلال هذه المرحلة قمنا بإطلاع القيادات الإدارية للجهات المستهدفة على أهداف المشروع ، وكيفية تنفيذ أنشطة الرقابة والرصد على مستويين (إجراءات الحصول على الخدمة - تقديم الخدمة للمستفيدين) ، ثم الإجابة عن استفساراتهم وإشعارهم بهوية مجموعات الرقابة لتسهيل مهامها والتعاون معها.

(في الصعوبات تجدون شرحاً وافياً لبعض المعوقات التي واجهت فريق العمل بهذا الخصوص ذكر كيف لعب الوقت عائقاً حرجاً ، بالإضافة إلى سفر المحافظ صعوبة التواصل مع القيادات الإدارية والعودة لهم أكثر من مرة مما انعكس على مخصصات النزول الميداني ، وذكر مشكلة النزول الميداني في رمضان التي تكاد تكون لا تجدي نفعاً)

4- تصميم الموقع الإلكتروني لمؤسسة تمدين شباب

بحسب ما ينص عليه عقد المنحة فإن تصميم موقع إلكتروني للمؤسسة يعتبر من أولويات المشروع ، لما يمثله من منصة هامة لعرض أنشطة الرقابة المجتمعية والرصد وتحركات المجموعات في الميدان ، ولأ سباب عديدة أخرى منها العمل على نشر الفكرة في المجتمع المدني اليمني ، تم الاتفاق مع المصمم على أن ينجز الموقع كاملاً خلال فترة أقصاها 29 أغسطس 2014م ، كما هو موضح في العقد المبرم معه ، لنتمكن من البدء بتفعيله ، على أن يتولى حجز (WEP HOSTING , DOMAIN NAME) .

يشرف فريق العمل على خطوات تصميم الموقع بشكل دائم ، ومن المقرر أن يتم استلام الموقع وإطلاقه بصورة نهائية بتاريخ 29 أغسطس ، وأبدينا العديد من الملاحظات حول التبويب والمحتوى ، كما أفادنا المكتب الذي يتولى عملية التصميم بأن الدوماين الخاص بالموقع قد تم حجزه : <http://www.tamdeen-ye.org> ، وخلال المرحلة القادمة سيتم تكليف المسئول الإعلامي للمؤسسة للعمل في تحرير المواد المطلوبة بشكل مستمر.

رابعاً : التقييم

استخدم الفريق منهجية التقييم وفق المؤشرات ، وتم اعتماد الجدول الزمني المحدد وفق اتفاقية المشروع المبرمة مع الصندوق الوطني للديمقراطية ، كمرجعية رئيسية لمقارنة المخطط بالإنجاز ، وفي النشاط الأول (الإعداد والتحضير للورش التدريبية) قرر الفريق الاجتماع في مقر المؤسسة يومياً لتحديد وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق ، لتوزيعهم على أربع مجموعات تتولى كل مجموعة مسؤوليات متعلقة بإنجاز المهمة ، ففي مهمة إعداد المنهج التدريبي تم اختيار الشخص المطلوب بموجب عدد من المعايير التي وضعها الفريق وناقشها بصورة جماعية تمت على أساسها المفاضلة بين عدد من الترشيحات ، وكان مؤشر الإنجاز من خلال مراسلة الخبير واستلامه صورة جماعية تمت على أساسها المفاضلة بين عدد من الترشيحات ، حتى تم تسليم المنهج بصورة نهائية ، تكلف فريق آخر إعداد استمارة للمراجعة بطريقة الإضافة والحذف حيث تكرر ذلك لست مرات ، ثم فريق استقبال الاستثمارات والفرز والتواصل مع المشاركين المرشحين وأعد الفريق استمارة فرز تضمنت الإحصائيات المرتبطة بالإقبال ونسبة الذكور من الإناث ونسبة التغير في الفريق ، والمؤهلات المتناسبة وغيره ، وإسقاط كل ذلك على معايير القبول التي حددها الفريق بصورة جماعية سلفاً ، وهنا برزت عدد من مؤشرات النجاح بنسبة إقبال مرتفعة فقد وصلتنا 178 استمارة ، ثم تكلف رئيس المؤسسة سؤل المالي بمهمة إعداد العقود والتواصل مع المدربين ومصمم الموقع الإلكتروني وحجز القاعة وترتيباتها ، وتم ذلك في الموعد المحدد بموجب الجدول الزمني للمشروع .

النشاط الثاني كان انعقاد الورشة التدريبية للرقابة المجتمعية ، حيث اعتمد الفريق عدد من أدوات التقييم مثل (استمارة التوقعات) □ الالتزام بالمواعيد □ تفاعل المشاركين □ تحقق أهداف الورشة التدريبية □ إنجاز صورة خطة النزول الميداني □ مستوى المدربين □ التقييم الذاتي من قبل المشاركين - التفاعل والتغطية الإعلامية □ الاهتمام الرسمي بالورش () ، حظيت الورشة باهتمام بالغ من قبل السلطة المحلية في المحافظة ، حيث قامت بتغطية فعاليتها في الموقع الرسمي لمحافظة تعز على الشبكة ، بالإضافة إلى تناول صحيفتي الجمهورية و 14 أكتوبر الرسميتين لها ، وحضور مدير عام الإعلام في المحافظة / أبوبكر العزي ، ووكيل محافظة تعز / علي عبداللطيف راجح ، فعاليات اختتام الورشة وتكريم فريق الرقابة المجتمعية المشاركين في الورشة التدريبية ، كانت مؤشرات التقييم ممتازة ، يوضحها الجدول أدناه :

مؤشر التقييم	الأحد 8 يونيو	الاثنين 9 يونيو	الثلاثاء 10 يونيو	الأربعاء 11 يونيو	الخميس 12 يونيو
الالتزام بالمواعيد	جيد جداً	جيد جداً	ممتاز	جيد جداً	ممتاز

ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	تفاعل المشاركين
ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	استيعاب المشاركين
ممتاز	جيد جداً	ممتاز	ممتاز	ممتاز	مستوى المدربين
تغطية	تغطية	تغطية			التفاعل والتغطية الإعلامية
حضور وكيل المحافظة ومدير عام الإعلام لتكريم المشاركين				تواصل مدير عام الإعلام بالمحافظة مع المؤسسة	الاهتمام الرسمي
ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	تحقق أهداف الورشة
منجز التطبيق	منجز التطبيق	إنجاز الخطة	منجز		إنجاز المادة العملية

وانعقاد الورشة في موعدها المحدد كان المؤشر الأبرز، والحضور النوعي للمشاركين يعد أيضاً مؤشراً مهماً، حيث تضمن فريق الرقابة الذي تم اختياره مجموعة من أبرز الناشطين الشباب في محافظة تعز ممن كان لهم تأثير وحضور واضح خلال مرحلة الثورة الشبابية منذ 11 فبراير 2011م، وهذا بتقدير طاقم عمل مؤسسة تمدين هو الإنجاز الأبرز لل مشروع، إذ يمثل تشكيل فريق من هذه الطاقات الشبابية قصة نجاح فريدة للمؤسسة، مع إيمان كامل بالجهد التطوعي لم شروع تستمر فعالياته ومناشطه لسنة كاملة، ومن بعض آثار المشاركة في الورشة التدريبية تشكيل أحد نشطاء من المشاركين لمبادرة رقابة مجتمعية أثناء فترة أزمة المشتقات النفطية للإشراف على توزيع المشتقات النفطية من شركة النفط للمحطات والإشراف تالياً على عملية بيعها للمواطنين، كان الناشط أحمد الوافي مسؤول التواصل في المجموعة الأولى هو من قام بها وتوجت بنجاح وتغطية إعلامية كبيرة بعد اكتشاف مخزون ضخم جداً من مادة الديزل مخزنة في صهاريج أحد كبار رجال الأعمال المؤثرين في قطاع المشتقات النفطية في اليمن.

النشاط الثالث النزول الميداني للجهات المستهدفة، تم بحسب ما تحدد في خطة النزول التي أعدت في الورشة التدريبية، على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي تجدون تفاصيلها في الصعوبات والحلول.

النشاط الرابع تمثل بتصميم الموقع الإلكتروني، والذي من المقرر إطلاقه على الشبكة بصورة نهائية في بدايات شهر سبتمبر 2014م، غير أن الاستضافة وحجز الاسم الخاص بالموقع قد أنجز <http://www.tamdeen-ye.org>.

(مرفق لكم بهذا ملفه ضغوط يحتوي على روابط التغطية الإعلامية لفعاليات المشروع في صحف ومواقع إلكترونية رسمية وأهلية، مع الإشارة إلى أن إذاعة تعز كانت قد أفردت تغطية خاصة للورشة التدريبية صباح يوم الأربعاء 11 يونيو، غير أن المؤسسة لم تستطع توثيق التغطية)

5- الأنشطة غير المدعومة من NED



نفذت تمدين عدداً من الأنشطة غير المدعومة من نيد ، وبالشراكة مع جهات رسمية ومنظمات مجتمع مدني أخرى ، وهي الأنشطة التالية :

- 1- في تاريخ 26 يونيو ، وتزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ، تم إطلاق الحملة التوعوية الثانية بمخاطر المخدرات على الشباب وعلاقتها بمرض الإيدز ، والتي نفذتها مؤسسة شباب بال شراكة مع (زمالة المدمنين المجهولين - مكتب اليمن) وبتمويل ذاتي ، جرى خلالها استعراض ونشر دراسات متخصصة حول موضوع الفعالية أعدتا من قبل د/ نورية ناجي ، ود/ نبيلة الم سيبي ، وتوزيع ما يقارب ثلاثة آلاف برو شور توعوي لشر الوعي بين أو ساط الشباب بمخاطر المخدرات ومرض الإيدز على المجتمع. (الحملة نشاط سنوي تقوم به المؤسسة والزمالة انطلاقاً من مسؤولية المجتمع المدني تجاه الشباب في مقاومة مخاطر المخدرات)
- 2- نظمت تمدين وزمالة المدمنين المجهولين خلال شهري يونيو ويوليو عدد 7 جلسات نقاشية مع إدارة مكافحة المخدرات في محافظة تعز ، والسلطة المحلية ، لإنجاز مسودة استراتيجية مكافحة المخدرات في محافظة تعز ، ويجري حالياً البحث عن تمويل لإنجاز المسودة بصورة نهائية وإطلاق مشروع لتنفيذ الجزء الخاص بمسؤوليات المجتمع المدني ضمن الاستراتيجية.

6- الصعوبات والحلول

استطاعت تمدين خلال الفترة الأولى للمشروع التغلب أيضاً على العديد من المشكلات التي استجرت وتطلب الأمر من فريق العمل وضع المعالجات اللازمة لبعض منها ، والبعض الآخر من الصعوبات نطرحها عليكم للنظر فيها والتباحث معنا حول الحلول الممكنة :

- 1- خلال الفترة المصاحبة للشروع من مايو حتى نهاية يونيو، قام الممثلون عن (المركز اليمني للشفافية ومكافحة الفساد) بأخذ مذكرة رسمية من السلطة المحلية لتسهيل نزوله الميداني للدوائر الحكومية المختلفة، خلال فترة وجيزة بدأت بعض الجهات الرسمية بتقديم شكاوى تتعلق بنزاهة الرجل، حيث حاول ابتزاز بعض مسؤولي الجهات الحكومية، وتصرف بطريقة سيئة لأي أنشطة رقابية مرتبطة بالشفافية والنزاهة المالية حيث قام بتكريم مدير عام إحدى مديريات المحافظة بما يسمى درع الشفافية ومكافحة الفساد، وأقيم حفل على ذمة ذلك التكريم أوضح لاحقاً أن الممثل الذي تم تكريمه هو من مول الحفل، وكرد فعل لتلك التصرفات قام بعض الموظفين في بنشر وثائق تشير إلى حدوث فساد مالي في بعض المشاريع المنفذة كما قالوا في حينه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على إثر ذلك وجهت قيادة السلطة المحلية مذكرة شديدة اللهجة للجهات الحكومية بمنع التعامل مع (حسن أبو حليقة) الممثل عن شخصياً عن تلك المنظمة وعن تلك التجاوزات، أحدثت تلك السلوكيات انطباعاً سلبياً حول نشاط المجتمع المدني، خاصة لدى السلطة المحلية والمسؤولين في الجهات الحكومية. تحرك فريق عمل المشروع لمقابلة محافظ المحافظة باعتباره الممثل الأول في المحافظة غير أنه كان في مهمة خارج البلد، وحيث أنه كان من الصعب انتظاره فقد طلبنا مقابلة الأمين العام في المحافظة وهو الرجل الثاني والملف بتصريف الأعمال في غياب المحافظ، وشرح له فريق تمدين فكرة مشروع الرقابة المجتمعية، وأهدافه وما يسعى إليه شباب لتحقيقه عبر المشروع حيث قوبل ذلك الأمر بتفهم الأمين العام مبدئياً استعداداً الكامل لتقديم كل دعم من قبل السلطة المحلية للشروع في مهمة الشباب، ووجه بطباعة مذكرات رسمية من السلطة المحلية لمخاطبة الجهات المستهدفة وتسهيل مهام الفريق.
- 2- واجه فريق عمل المشروع تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالوقت، حيث تضمنت الفترة الأولى شهر رمضان وعيد الفطر المبارك، وهي مناسبات لها خصوصيتها في اليمن، ولها بالمقابل تأثيرها على مواعيد والتزامات الجهات الحكومية بالدوام الرسمي، مما جعل الفريق مضطراً في مرحلة النزول الميداني الأولى إلى النزول عدة مرات لبعض المؤسسات لمقابلة الممثل الأول فيها، وقد حاولنا جاهدين خلق الموائمة بين المخصص المالي المتعلق بالتنقلات الداخلية وبين حركة النزول الميداني للدوائر الخدمية المستهدفة.
- 3- تعرضت البلد لأزمة حادة في المشتقات النفطية، خلال تلك الفترة ارتفعت وبشكل جنوني أسعار أجرة وسائل النقل الداخلية نظراً لانعدام البترول والديزل من المحطات ونشاط السوق السوداء التي وصل سعر بيع البترول والديزل فيها إلى 3 أضعاف سعرها الأصلي، وما فاقم من المشكلة القرار الحكومي الذي صدر خلال إجازة العيد بتاريخ 29 يوليو 2014م والقاضي برفع الدعم عن المشتقات النفطية، حيث بلغت نسبة الارتفاع في السعر ما يقارب 40٪ وهذا ما سيؤثر بشدة خلال الفترات القادمة من المشروع على تحرك طاقم عمل المشروع وفريق الرقابة المجتمعية المكلف بالنزول الميداني، من جهتها تستمر تمدين بتنفيذ التزاماتها وفعاليتها إيماناً منها بأهمية النشاط التطوعي وبذل الجهود النبيلة من أجل المجتمع، غير أننا نرى أن تقفوا على هذه المشكلة وتوجيهها بما يمكن القيام به فقد تم إنجاز خطة عمل المشروع واضعين في الاعتبار الحد الأدنى من التكاليف.

